التمويل الإسلامي الرقمي في ظل أزمة كورونا الفرص والتحديات والآفاق المستقبلية

د. نادية جودت*

تاريخ وصول البحث: 2020/11/20م **تاريخ قبول البحث: 2021/3/11م**

ملخص

هدفت الدراسة إلى رصد واقع وآفاق التمويل الإسلامي الرقمي في ظل ما يواجهه العالم بسبب جائحة كورونا وما فرضته من تباعد اجتماعي؛ مما حفز المؤسسات المالية الإسلامية للاستفادة من التقنيات الرقمية والتكنولوجيا المالية في تبني التمويل الإسلامي الرقمي للحد من آثار هذه الأزمة. ركزت الدراسة على مفهوم التمويل الإسلامي الرقمي وأهم الفرص التي يمنحها، وما يحيط به من تحديات ومخاطر، وصولا للحديث عن الواقع الراهن والآفاق المستقبلية للتمويل الإسلامي الرقمي المنشود. خلصت الدراسة أن من أهم المزايا التي يحققها التمويل الإسلامي الرقمي هو عنايته بجانب المسؤولية الاجتماعية وتحقيق الشمول المالي مما يسهم في تعميم المنتجات والخدمات المالية الإسلامية. وعلى الرغم من المزايا العديدة للتمويل الإسلامي الرقمي، إلا أنه يقف أمام تحد كبير لضبط وإدارة المخاطر المرتبطة به وخاصة المخاطر الشرعية؛ مما يتطلب من المعنيين بقطاع التمويل الإسلامي تنسيقا جيدا في سبيل تطوير حلول مبتكرة للتحديات والمخاطر التي يواجهها هذا القطاع وطرح منتجات رقمية فاعلة وآمنة بما يضمن توجيه جهودها نحو المسار الصحيح في بناء جاهزيتها التكنولوجية في مجال التمويل الإسلامي الرقمي.

الكلمات المفتاحية: التمويل الإسلامي الرقمي، الشمول المالي، أزمة كورونا.

Digital Islamic finance in light of the Corona Pandemic Opportunities, challenges and future prospects

Abstract

The study aimed to monitor the reality and prospects of digital Islamic finance in light of what the world is facing due to the Coronavirus pandemic; which motivated Islamic financial institution to benefit from financial technology to reduce the effects of this crisis. The study focused on the concept of digital Islamic finance and the most important opportunities it offers, the surrounding risks, and the current reality and future prospects of desired digital Islamic finance. The study concluded that the most important advantages of Islamic digital finance are its attention to social responsibility and achieving financial inclusion, which contributes to the generalization of Islamic financial products. Despite these advantages, it faces a major challenge in controlling the risks associated with it, especially Sharia risks; this requires good coordination from those interested in the Islamic finance sector in order to build technological readiness in the field of digital Islamic finance.

* باحثة.

nadiayosef@yahoo.com

Keywords: Digital Islamic Finance, Financial Inclusion, Corona Crisis

المقدمة.

في وقت يحاول فيه العالم أجمع أن يتصدى لأزمة جائحة كورونا، وما ترتب عليها من تبعات صحية واقتصادية، والتي أثارت المخاوف من مدى قدرة المؤسسات المالية على الاستمرار والصمود خلال الجائحة. ومع ظهور التكنولوجيا المالية والتي أحدثت ثورة في التحول نحو الخدمات والمنتجات المالية الرقمية، وحيث إن المؤسسات المالية الإسلامية لا تعيش بمعزل عما يجري حولها من أحداث وتطورات؛ لذلك كان عليها أن تسعى جاهدة لاحتضان ابتكارات التكنولوجيا المالية والاستفادة منها في تفعيل التمويل الإسلامي الرقمي؛ لذا جاءت هذه الدراسة لتكشف عن ماهية التمويل الإسلامي الرقمي وواقع تطبيقه، وآفاقه المستقبلية وكيفية الاستفادة من هذه الجائحة في تعزيز أداء التمويل الإسلامي الرقمي.

مشكلة الدراسة:

مع ما أحدثته التكنولوجيا المالية من ثورة في عالم المال، وتحول نحو العالم الرقمي، ولا شك أن لهذا التحول الرقمي في عالم الاقتصاد الإسلامي مزايا عديدة؛ خاصة في ظل أزمة جائحة كورونا، ولكنه بذات الوقت يحمل في جعبته الكثير من المخاطر، وفي ضوء ذلك تطرح الدراسة التساؤلات التالية:

- ما مفهوم التمويل الإسلامي الرقمي؟ وما أهم متطلبات تطبيقه؟
- ما أهم مزايا التمويل الإسلامي الرقمي والمخاطر والتحديات التي تواجهه؟
- ما واقع وآفاق التمويل الإسلامي الرقمي خاصة مع توقع انتهاء جائحة كورونا؟

أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- بيان ماهية التمويل الإسلامي الرقمي وأهم متطلباته وكيفية انعكاسها على التمويل الإسلامي الرقمي.
- بيان أهم المزايا والمخاطر المحتملة للتمويل الإسلامي الرقمي.
- استعراض واقع التمويل الإسلامي الرقمي، وتقديم رؤية مستقبلية لآفاق هذا التمويل أثناء جائحة كورونا وما بعدها.

الدراسات السابقة:

من أبرز الدراسات التي لها علاقة بموضوع الدراسة التالي:

- **(دراسة بلوافي، 2020) بعنوان: "تأثير تفشي جائحة فيروس كورونا المستجد على صناعة التمويل الإسلامي".**

أظهرت الدراسة أن صناعة التمويل الإسلامي شهدت نوعا من الاستقرار وعدم التأثر الكبير في المرحلة الأولى من تفشي الفيروس، إلا أنها في المراحل القادمة قد تشهد تأثرا أكبر في حال طال أمد الجائحة. كما أظهرت النتائج أهمية التطورات

التقنية كونها أصبحت الوسيلة الرئيسية للتواصل مع العملاء في زمن تفشي الفيروس بدلا من الاتصال الشخصي. الجدير بالذكر أن الدراسة تمت بناء على معطيات غطت الأربعة أشهر الأولى من عمر الجائحة، وهو ما يميز الدراسة الحالية عن هذه الدراسة السابقة من خلال تغطيتها لفترة أكبر من عمر الجائحة، وفي موضوعها عن التمويل الإسلامي الرقمي بشكل خاص.

- دراسة **(Volker Ninhaus, 2020)** بعنوان: **" The future of Islamic finance after the Corona crisis"**، ركزت الدراسة على أثر تغيرات السلوك وتطورات السوق في واقع المال والاقتصاد في ظل أزمة كورونا، حيث سيكون أثر هذه التغيرات والتطورات على التمويل الإسلامي مختلفا عن تأثيرها على التمويل التقليدي، وبشكل خاص على قطاعي العقارات والأسهم المتوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية، وعلى تمويل الأفراد في المصارف الإسلامية. لفتت الدراسة إلى أن أزمة كورونا أبرزت أهمية مبدأ المشاركة في المخاطر، وعززت الدعوة إلى التوسع في استخدام أدوات التمويل الاجتماعي الإسلامي مثل: الزكاة والقرض الحسن والوقف النقدي والصدقات؛ للتخفيف من الفقر ودعم التماسك الاجتماعي.

- **دراسة (Oseni, 2019) بعنوان: " LEGAL REQUIREMENTS FOR DIGITAL ISLAMIC BANKS".** بحثت الدراسة في المتطلبات القانونية والتنظيمية للمصارف الإسلامية الرقمية مع إشارة خاصة إلى ترخيص البنوك الإسلامية الرقمية في أوروبا والبحرين. وجدت الدراسة أن هناك حاجة إلى إطار قانوني وتنظيمي مختلف ومميز للبنوك الإسلامية الرقمية لتعزيز كفاءتها في صناعة تنافسية. حيث أوضحت الدراسة أن المتطلبات القانونية للبنوك الإسلامية الرقمية تعد مهمة لضمان حماية المستهلك وتجنب الممارسات الاحتيالية. كما خلصت الدراسة إلى أن النموذج المصرفي الإلكتروني من المنظور التنظيمي قد يناسب الطبيعة الكامنة في الخدمات المصرفية الإسلامية الرقمية[1].

- **دراسة (البشير، 2019) بعنوان "دور الاقتصاد الرقمي في تعزيز تنامي التمويل الإسلامي".** هدف البحث إلى دراسة أثر التحول نحو الاقتصاد الرقمي، مع التركيز على دور المنصات الرقمية في تعزيز تنامي التمويل الإسلامي. كما تناول البحث التغيير الذي سيحدثه الاقتصاد الرقمي في المؤسسات المالية الإسلامية من خلال استخدامها للمنصات الرقمية في تبادل الأموال إلكترونيا، وتقديم التمويل والخدمات المالية الرقمية. وقد خلص البحث إلى ضرورة استخدام التقنيات الرقمية والتعامل معها على نطاق واسع في قطاع المال الإسلامي، والاستفادة منها في طرح البرامج التعليمية والتدريبية في التمويل الإسلامي لرفد هذا القطاع بالكوادر المؤهلة.

- **(دراسة دراجي، 2018) بعنوان "أدوات التمويل الإسلامي الرقمية".** سعت الدراسة إلى معرفة مدى مواكبة الأدوات التمويلية الإسلامية للتطورات التكنولوجية والرقمية التي اجتاحت القطاع المالي. وقد أظهرت نتائج الدراسة أن المصارف الإسلامية تسعى للاستفادة من التقنيات الحديثة وذلك بابتكار منتجات وخدمات مالية إسلامية تكون في مستوى تحديات العالم الرقمي من خلال تكييف أدواتها التمويلية عن طريق الهندسة المالية، شريطة توفير البنية التحتية من الوسائل والإمكانيات المادية الحديثة، والاستثمار في الموارد البشرية، وذلك حتى تضمن وجودها في ظل المنافسة الشديدة في الأسواق المالية العالمية.

المبحث الأول:
ماهية التمويل الإسلامي الرقمي (المفهوم والمتطلبات، المزايا، المخاطر).

شـــكلت جائحة كورونا أزمة غير مســـبوقة طالت معظم دول العالم، والتي لا زالت شـــعوبها تعاني من آثار هذه الأزمة وما سـببته من خسـائر اقتصـادية فادحة. ولقد تأثر الاقتصـاد الأردني بتبعات هذه الجائحة وبالإجراءات التي تم اتخاذها وفي مقدمتها الإغلاق العام منذ منتصـف شـهر آذار، والذي أدى إلى توقف الإنتاج وتراجع العرض وانخفاض الطلب بالإضافة إلى الخسائر الناجمة عن تعطل جميع المنشآت خلال فترة الحظر التي فرضتها الحكومة[2].

ولقد أدت الصـدمة الاقتصـادية غير المسـبوقة لكوفيد-19 إلى تفاقم نقاط الضـعف الهيكلية الحالية في الاقتصـاد والتحديات الاجتماعية التي نتجت عن ارتفاع مسـتويات البطالة بشـكل غير مسـبوق. ومع ما أحدثه فيروس كورونا من تأثيرات سـلبية على اقتصـادات العالم كافة ومنها الاقتصـاد الأردني الذي لم يكن بمأمن من التداعيات السـلبية لهذه الجائحة والتي أثرت على كافة القطاعات الاقتصـادية لديه، حيث أصـبح احتواء هذه الأزمة والتخفيف من حدتها على رأس أولويات الحكومة الأردنية[3].

وفي ظل حالة الطوارئ التي يشـهدها العالم اليوم بسبب أزمة كورونا (كوفيد-19) والتي أصـابت فئة واسـعة من الناس، ومع الغموض الذي يكتنف هذه الأزمة وما سـتؤول إليه الأمور بعد انتهائها؛ مما جعل الحاجة ملحة لإيجاد حلول فاعلة وبعيدة المدى لزيادة قدرة الناس على تحمل هذه الأزمة والتخفيف من آثارها من خلال الاعتماد على الابتكار والتكنولوجيا في إيجاد الحلول المطلوبة، حيث تلعب التكنولوجيا دورا مهما في إدارة مخاطر الكوارث والقدرة على تحسـين مراحل التأهب لتعزيز منعة المجتمع من خلال وسائل التواصل الاجتماعي والهاتف النقال والذكاء الاصطناعي والبيانات الضخمة[4].

ووفقا لتقرير الآفاق الاقتصادية، فبسبب تداعيات جائحة فيروس كورونا، سيشهد العالم أشد كساد لم يشهد مثله في ثمانية عقود والذي سـيهوي بمئات الملايين من الناس في فقر مدقع، ويمكن أن يكون التعافي بطيئا. ومع ذلك، فإن الأزمة حفَّزت على تبني نماذج العمل الرقمية وزيادة استخدام الخدمات المالية الرقمية[5]. حيث تنبثق أهمية التحول الرقمي اليوم من أســـاليب التعامل مع أزمة فيروس كورونا، إذ فرض التباعد الاجتماعي والعمل من المنزل حلول التحول إلى العالم الرقمي وخدماته الإلكترونية[6].

وبفضـل ظهور التمويل الرقمي، والذي أحدث نقلة نوعية وكمية في عالم المال، وقد تبنته بالفعل العديد من المؤسـسـات المالية الإسـلامية تحت مصـطلح التمويل الإسـلامي الرقمي. من هذا المنطلق كان لابد من تسـليط الضـوء على ماهية التمويل الإسلامي الرقمي كمصدر مهم وشرعي للخدمات والمنتجات المالية الإسلامية المبتكرة باستخدام التكنولوجيا الحديثة.

المطلب الأول: مفهوم التمويل الإسلامي الرقمي، وأهم متطلباته.

يرتبط الاقتصاد والتكنولوجيا ارتباطا وثيقا، وتعد التكنولوجيا والابتكار محركا أساسيا للتحول الاقتصادي وتحقيق التنمية المسـتدامة[7]. ولقد شـهد القطاع المالي تغيرات سـريعة بفعل التكنولوجيا الرقمية، والتي أحدثت بدورها تغييرات جوهرية في طريقة اسـتحداث القيمة المضـافة للخدمات والمنتجات المالية الرقمية، بحيث أصـبح الابتكار أحد المحركات الأساسية في القطاع من خلال تصميم منتجات متميزة تلبي احتياجات وطموحات العملاء المتجددة والمتزايدة[8].

ولقد شهدت السنوات الأخيرة، بروز التمويل الرقمي كواحد من الابتكارات الرئيسية التي غيرت من طريقة العمل التقليدية للصـناعة المالية. وفي حين لا يوجد تعريف قياسـي للتمويل الرقمي، لكن هناك بعض الإجماع على أن التمويل الرقمي يشمل "جميع المنتجات والخدمات والتكنولوجيا و/ أو البنية التحتية التي تمكن الأفراد والشركات من القيام بالدفع والادخار، والحصول على التسهيلات الائتمانية عبر الإنترنت دون الحاجة لزيارة فرع البنك أو دون التعامل مباشرة مع مزود الخدمة المالية"[9].

وقد عرف تقرير McKinsey التمويل الرقمي بأنه "الخدمات المالية المقدمة عبر البنية التحتية الرقمية -بما في ذلك الهواتف المحمولة والإنترنت- مع انخفاض اسـتخدام النقد ودون الحاجة إلى الفروع التقليدية للبنوك. وهذه الهواتف المحمولة أو أجهزة الكمبيوتر أو البطاقات المسـتخدمة تربط الأفراد والشـركات ببنية تحتية وطنية للمدفوعات الرقمية الموثوقة، مما يتيح معاملات سلسة لجميع الأطراف"[10].

وعلى الرغم من أن قطاع التمويل الإسـلامي قد تبنى بالفعل التقنيات المالية، إلا أنه لا يزال في البدايات. وفي حين أن التقنيات المالية تمثل فرصـة رائعة للصـناعة المالية الإسـلامية، إلا أنها في ذات الوقت تمثل تحديا كبيرا، فلا يمكن للمؤسـسـات المالية الإسـلامية التي تعمل في العصـر الرقمي أن تفلت من ثورة التكنولوجيا، لذا يحتاج مقدمو الخدمات المالية الإسـلامية إلى تبني التكنولوجيا من أجل البقاء. فالعملاء في العصـر الرقمي يطلبون الخدمات المالية الرقمية والتقنيات المالية هي من تستجيب لذلك[11].

ويمكن لمؤسسات التمويل الإسلامي أن تستفيد من انتشارها الواسع في تقديم التمويل للعديد من طالبي التمويل من خلال التقنيات الرقمية[12]. وقد حدا هذا بكثير من المؤسـسـات المالية الإسـلامية إلى المسـارعة في التحول نحو العالم الرقمي. وهذا يعني أن التكنولوجيا سـتعيد صـياغة الخدمات والمنتجات المالية الإسـلامية؛ مما يجعل مفهوم التمويل الإسـلامي الرقمي أكثر ابتكارا وشـمولا، إلا أن أهم ما يميز هذا المصـطلح عن التمويل الرقمي التقليدي امتثاله لأحكام الشـريعة الإسـلامية، فهو يجمع بين التكنولوجيا والتمويل والشـريعة. من هذا المنطلق فإن مصـطلح التمويل الإسـلامي الرقمي يُسـتخدم لوصـف تأثير التقنيات الرقمية الحديثة على صـناعة الخدمات المالية الإسـلامية ويوظف التكنولوجيا والمعلومات في تحويل الطريقة التقليدية لتقديم الخدمات المالية والمصـرفية والمنتجات التمويلية إلى العالم الرقمي من خلال شـبكة الإنترنت، ويشـمل مجموعة متنوعة من المنتجات والتطبيقات والعمليات ونماذج الأعمال الرقمية المتوافقة مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.

وللبقاء في العصر الرقمي، ينبغي أن يتبنى قطاع التمويل الإسلامي التكنولوجيا المالية. وبشكل عام، فإن ابتكارات التكنولوجيا المالية يمكن أن تتناسـب مع الأنشـطة الاسـتثمارية والتمويلية في قطاع التمويل الإسـلامي، مع الأخذ بعين الاعتبار مدى التوافق مع الشـريعة الإسـلامية. وعليه فإن هناك مجموعة من المتطلبات يجب أن يسـتند إليها التمويل الإسـلامي الرقمي في تبنيه للتكنولوجيا المالية، حيث تمثل هذه المتطلبات حجر الأسـاس الذي تقوم عليه صـناعة التمويل الإسلامي الرقمي والتي من شأنها أن تسهم في رفع سويته، ومن أهم هذه المتطلبات:

أولاً: المتطلبات الشرعية: وتتعلق هذه المتطلبات بمدى تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية والحفاظ على شرعية آثار العقود، حيث جعلت الشريعة لكل عقد آثاره وشروطه الخاصة به، فلا يجوز للعاقدين التحكم فيها أو تغييرها بما يخالف مقتضى العقد. فالإجراءات الرقمية الإلكترونية إن تم صياغتها وتطبيقها من أهل الاختصاص والدراية في جميع الجوانب، ومنها الجانب الشرعي، فإنها سوف تسهم في تحقيق مقاصد الله في خلق الكون والإنسان والشريعة. كما وأنها ستحقق المقاصد العامة من العقود والتصرفات، ومن أهمها تحقيق أهداف التنمية الشاملة، والنمو الاقتصادي وتخفيف آثار البطالة والتضخم[13].

ثانياً: المتطلبات القانونية: فلا بد من وجود تشريعات مفصلة وقوانين رادعة ولوائح دقيقة تتعلق بنطاق البيئة الرقمية من خلال وجود إجراءات رقمية تنفيذية كافية لحماية المنتجات والخدمات الرقمية الإسلامية والمتعاملين معها، وهو ما يتطلب اعتماد وصياغة عقود خاصة بالعمليات الرقمية[14]. كما يجب أن تمتثل تلك العقود المالية الرقمية للمتطلبات التنظيمية المعمول بها دوليا، بما يشمل مكافحة غسل الأموال، وتمويل الإرهاب وحماية المستهلك، والأمن السيبراني، وحماية الخصوصية[15].

ثالثًا: المتطلبات التقنية: إن جعل صيغ التمويل الإسلامية معتمدة على الإنترنت، يتطلب تهيئة البيئة التقنية اللازمة لذلك، كإنشاء المنصات الإلكترونية المناسبة التي تتفق مع طبيعة هذه الصيغ وتتميز بجودة مواصفاتها من ناحية السرعة، والدقة، والأمان. كما تتمثل تهيئة البيئة التقنية بتدريب الموظف على التعامل مع التطور التقني الحاصل وكيفية تقديم المنتجات عبر المنصات الإلكترونية، بالإضافة إلى استحداث فرق خاصة بمتابعة سير العمل عبر هذه المنصات وإجراء الصيانة المستمرة اللازمة[16].

وهذا يتطلب وجود تقنيات لا يمكن اختراقها، وبناء تقنيات رقمية قابلة للتطوير المستمر، ولا سيما في نطاق الصيرفة والتمويل الإسلامي، وصولا إلى الحماية التامة والجودة الشاملة عند التطبيق، ويجب على المؤسسات المالية الإسلامية أن تخصص لها مبالغ مناسبة للتدريب والبناء والتطوير[17].

والهدف من هذه المتطلبات الوصول إلى تمويل إسلامي رقمي شرعي وآمن ينسجم مع مقاصد الشريعة في حفظ المال، وليس مجرد تمويل صوري؛ ذلك أن التمويل الإسلامي الرقمي يجب أن يبنى على نظرة شاملة تهتم بكافة المتطلبات التشريعية والتقنية مستلهمة مبادئها من الشريعة الإسلامية، مع السعي لأن يكون هذا التمويل عادلا وشاملا لإعطاء الجميع الفرصة للاستفادة منه.

وتبرز أهمية هذه المتطلبات من خلال انعكاسها على صور ومنتجات التمويل الإسلامي الرقمي، حيث بدأت المؤسسات المالية الإسلامية بتحويل منتجاتها وخدماتها نحو الرقمية بما يتماشى مع متطلبات هذا التحول وذلك على الرغم من صعوبة التطبيق.

وتأتي رغبة هذه المؤسسات بالتحول الرقمي من أجل تقديم منتجات إسلامية رقمية مبتكرة لعملائها تعزز من قوتها التنافسية؛ وهو ما يستدعي أولا معالجة كافة عقود التمويل الإسلامي الرقمي، ويقتضي أن تكون عمليات وخدمات وعقود التمويل الإسلامي الرقمي قائمة على تقنيات إلكترونية وتكنولوجية، والاستفادة من هندسة البرمجيات والتقنيات المتوافرة والعناية بها للوصول إلى مرحلة إنتاج أدوات ومنتجات رقمية شرعية خاصة بهذا التمويل[18].

ولعل استخدام التجهيزات والبرمجيات الجديدة عبر المنصات الرقمية سوف يساعد في هذا الجانب، وتعد المنصة العالمية الابتكارية لمنتجات الاقتصاد الإسلامي التي أسسها المركز العالمي للاقتصاد الإسلامي في دبي واحدة من أبرز هذه

المنصات التي اتجهت إلى إضافة منتجات مالية جديدة. وفي ذات السياق تم إطلاق أداة تمويلية رقمية جديدة وهي المرابحة الإلكترونية، والتي يتم فيها استخدام الإنترنت لإكمال إجراءات هذه العملية عبر الهواتف الذكية، وغيرها الكثير من المنتجات التي يمكن أن يُروج لها عبر المنصات الرقمية وعلى رأسها الصكوك الإسلامية باعتبارها واحدة من أهم المنتجات المالية المستخدمة في تمويل المشروعات الكبيرة والتي تسهم في تحقيق أهداف التنمية الشاملة[19].

ولا شك أن تبني التمويل الرقمي في المؤسسات المالية الإسلامية سيؤدي إلى تغيير جذري في طريقة عملها مع توفير فرصة أكبر لها للنمو والانتشار من خلال خفض التكاليف وتسريع المعاملات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية وغيرها من المزايا، والتي سيتم التعرف عليها في المطلب التالي.

المطلب الثاني: مزايا التمويل الإسلامي الرقمي.

يعيش العالم اليوم في ظل الثورة الصناعية الرابعة تطورات متسارعة فرضها الواقع الرقمي المتجدد، وأصبح من الضروري مواكبة هذه التطورات. وفي مجال المال والأعمال جاء الاقتصاد الرقمي ليؤثر على جميع القطاعات الاقتصادية، ومنها قطاع التمويل الإسلامي؛ ذلك أن مسيرة التمويل الإسلامي المتنامية خلال العقود الماضية والجهود المستمرة لتقويمها تتطلب اليوم جهدًا مضاعفًا يواكب المستجدات الهائلة في العالم الرقمي[20]. فعالمنا اليوم لا يعترف بشيء أكثر من اعترافه بالتكنولوجيا باعتبارها مسألة في غاية الأهمية، وعليه فلا بد من اعتماد التكنولوجيا لأنها توفر الجهد والتكلفة وتتميز بالدقة العالية[21].

وقد أدت جائحة كورونا التي تواجه العالم إلى زيادة الحاجة لاستخدام التكنولوجيا المالية الرقمية؛ بهدف مواصلة تقديم الخدمات المالية والحفاظ على سلامة الناس في هذا الوقت من التباعد الاجتماعي، وتراجع الطلب، وتشديد شروط التسهيلات الائتمانية[22].

وبفضل التكنولوجيا المالية تحول التمويل الرقمي إلى واقع ملموس، ومما لا شك فيه أن التمويل الرقمي قد وفر فرصا لمزايا عديدة، وهذه المزايا يمكن تعميمها على التمويل الإسلامي الرقمي خاصة مع تزايد مخاطر جائحة كورونا والتي جعلت الحاجة ملحة إلى إعادة صياغة المنتجات والخدمات المالية الإسلامية ودمجها مع حلول التكنولوجيا المالية الرقمية؛ مما يسهم في التخفيف من أعباء الجائحة، ومن أهم المزايا التي يمكن تحقيقها ما يلي:

- **<u>تحقيق الإدماج والشمول المالي الرقمي والقضاء على الفقر.</u>**

لقد أسهمت التكنولوجيا في تطوير القطاع المالي وحققت له مكاسب كثيرة من خلال استخدام الإنترنت ووسائل الاتصال الحديثة التي أسهمت بدور فاعل في هذا الاتجاه، غير أن المكسب الأهم لهذا التفاعل بين التكنولوجيا والقطاع المالي يتمثل في ارتفاع عدد الأشخاص حول العالم الذين يمكنهم الوصول إلى الخدمات المالية والاستفادة منها وهو ما يعرف بالدمج أو الشمول المالي[23]. حيث يشير مفهوم الشمول المالي الرقمي إلى استخدام الخدمات المالية الرقمية من أجل تعزيز الوصول إلى المنتجات والخدمات المالية بأسعار ميسرة، تقدم بطريقة مسؤولة ومستدامة تلبي احتياجات العملاء من معاملات تشمل المدفوعات والمدخرات وخدمات الائتمان والتأمين، مما يسهم في الوصول إلى الأفراد المستبعدين من عمليات التنمية وإعادة دمجهم فيها، ويسرع من تحقيق العديد من أهداف التنمية المستدامة[24].

ووفقا لتقرير مؤسسة ماكنيزي، فإن التمويل الرقمي له تأثيرين إيجابيين على الشمول المالي؛ فهو أولاً، يعمل على توسيع الوصول إلى التمويل من خلال زيادة استخدام الهواتف المحمولة. وثانياً، يسهم في خفض التكاليف التي يتحملها مزودو الخدمات المالية بنسبة 80% إلى 90%؛ مما يصبح من المربح لهم الوصول لمزيد من العملاء؛ وذلك من خلال تقديم مجموعة أوسع من المنتجات والخدمات الرقمية بأسعار منخفضة ولأكبر عدد من العملاء، مقارنة باستخدام فروع البنوك المادية. كما أن الشمول المالي يعد أمرا مهما لتحقيق النمو الاقتصادي الشامل والعدالة الاقتصادية، وقد لعب بالفعل دورا مهما في جهود التنمية العالمية، ومع استخدام مليارات من البشر في الاقتصادات الناشئة للهواتف المحمولة، فإن التمويل الرقمي سيجعل تحقيق هذا الهدف في حكم الممكن[25].

والجدير بالذكر أن الجهود المبذولة لتحقيق الشمول المالي من خلال التمويل الرقمي، ستسهم في تحقيق الهدف رقم (1) من أهداف التنمية المستدامة المتمثل في القضاء على الفقر من خلال توفير منتجات تمويلية مناسبة وآمنة بأسعار

معقولة للفقراء في البلدان النامية. وهذا التحسن في إمكانية الوصول إلى الخدمات المالية الرقمية والقدرة على تحمل تكلفتها في جميع أنحاء العالم سيساعد ملايين العملاء الفقراء على الانتقال من المعاملات النقدية إلى المعاملات المالية الرقمية الرسمية على منصات رقمية آمنة[26]؛ ذلك أن هدف الحد من الفقر يتطلب إزالة القيود التي تعيق الحصول على التمويل واستخدامه. ويحتل تعميم الخدمات المالية أولوية كبيرة، خاصة وأن الحصول على التمويل يعد عائقا كبيرا أمام المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم والتي عادة ما تساعد الدول النامية على تحقيق هذا الهدف [27].

وقد أدت جائحة كورونا إلى ازدياد الاعتماد على خدمات التكنولوجيا المالية والرقمية في ظل ما فرضته الجائحة من إغلاقات وتباعد اجتماعي. وقد ساعد التحول نحو الخدمات المالية الرقمية على تعزيز الشمول المالي الرقمي[28]، والذي كان أولوية إنمائية قبل ظهور جائحة كورونا، وهو الآن ضرورة لا غنى عنها للإغاثة في الأمد القصير وكعنصر رئيسي للجهود الساعية إلى تحقيق تعافٍ مستدام واسع النطاق [29].

ويمكن للتمويل الإسلامي الرقمي أن يؤدي إلى مزيد من الشمول والتوسع المالي خاصة مع انتشار الهواتف المحمولة. فمن المتوقع أن يصبح مجموع المشتركين في خدمات الهاتف المحمول 5.8 مليار بحلول عام 2025 وهو ما يشكل 70% من عدد سكان العالم[30]. وعليه، فلا بد من استغلال أمثل لانتشار الهواتف المحمولة للترويج للتمويل الإسلامي الرقمي من خلال تقديم منتجات وخدمات مالية موجهة نحو العملاء الذين يسعون حقا للامتثال لمبادئ الشريعة الإسلامية في كافة معاملاتهم.

- **<u>توفير منتجات تلبي متطلبات المسؤولية الاجتماعية.</u>**

يعتبر جانب المسؤولية الاجتماعية من أهم خصائص منتجات التمويل الإسلامي والذي أصبح أكثر وضوحا بسبب جائحة كورونا. ففي ظل التباطؤ الحاد في الأنشطة الاقتصادية بسبب التدابير الاحترازية التي اتخذتها الحكومات لاحتواء تبعات "كوفيد-19"، والذي أدى إلى ارتفاع معدلات البطالة بشكل غير مسبوق؛ مما أبرز الحاجة لتعزيز مفهوم نظام مالي قائم على المسؤولية الاجتماعية وصولا إلى نظام مالي عادل قادر على صيانة حقوق كافة الأطراف المعنية، وهو ما تحققه منتجات التمويل الإسلامي بصفته تمويلا يلتزم بالمقاصد الشرعية، كما أنه تمويل يلبي متطلبات بيئية واجتماعية، ويحقق الهدف الأشمل والمتمثل في الاستدامة. وفي ظل ازدياد مشكلة البطالة، بدأ الحديث يتنامى حول إمكانية استخدام الأدوات الاجتماعية للتمويل الإسلامي لدعم الأسر لتعويضها عن الدخل المفقود[31]. ويمكن لهذه الأدوات أن تساعد كافة القطاعات المتأثرة اقتصاديا بالتداعيات السلبية للجائحة، من خلال الاستفادة من أدوات كالقرض الحسن، والزكاة، والوقف، والصكوك الاجتماعية[32].

إن مبادئ الاقتصاد والتمويل الإسلامي لا بد أن تظهر بصورة واضحة خلال الأزمات والجوائح للتأكيد أن عناية الإسلام بمبدأ التكافل الاجتماعي واقع وممارسة بالقدر الذي وردت به مفصلة في مصادر التشريع في الإسلام، وهنا يأتي دور رواد العلم والمعرفة والمؤسسات المالية لإبراز ذلك من خلال برامج ومبادرات ابتكارية يمكن لها أن تعزز قدرة الدول والأفراد على مواجهة أزمة "كوفيد – 19"[33].

- **<u>زيادة الناتج المحلي الإجمالي وتوفير المزيد من فرص العمل.</u>**

يوفر التمويل الرقمي فرصة لزيادة الناتج المحلي الإجمالي للاقتصادات الرقمية من خلال إمكانية الوصول إلى مجموعة متنوعة من المنتجات والخدمات المالية والتسهيلات الائتمانية للأفراد وكذلك للشركات الصغيرة والمتوسطة وحتى الشركات الكبيرة، والتي يمكن أن تعزز إجمالي الإنفاق، وبالتالي تحسين مستويات الناتج المحلي الإجمالي. كما أن التمويل الرقمي يمكن أن يؤدي أيضا إلى مزيد من الاستقرار الاقتصادي وزيادة خدمات الوساطة المالية[34].

وبإمكان الاستخدام الواسع النطاق للتمويل الرقمي أن يعزز من الناتج المحلي الإجمالي السنوي لجميع الاقتصادات الناشئة بمقدار 3.7 تريليون دولار بحلول عام 2025، أي: بزيادة قدرها 6% مقارنة بطريقة العمل التقليدي حسب تقديرات مؤسسة ماكينزي العالمية. ويتم ذلك بعدة طرق؛ فما يقرب من ثلثي النمو المتوقع قد يأتي من زيادة الإنتاجية؛ لأن الشركات ومقدمي الخدمات المالية والمؤسسات الحكومية ستصبح قادرة على العمل بكفاءة أكبر من خلال تقليل الاعتماد على النقد وسجلات الحفظ الورقية. ويأتي الثلث الآخر من الاستثمار الإضافي في مختلف قطاعات الاقتصاد الذي يمكن أن يحققه الإدراج المالي الأوسع للأشخاص والشركات الصغيرة ومتناهية الصغر والمتوسطة الحجم، مع انتقال المدخرات الشخصية

ومدخرات الشركات إلى النظام المالي الرسمي، ثم تعبئتها لتوفير المزيد من التمويل. ويمكن أن يوفر الناتج المحلي الإجمالي الإضافي ما يصل إلى 95 مليون وظيفة في جميع القطاعات[35]؛ وهذا يعني أن التمويل الرقمي يمكن أن يصبح أداة قوية ومحركا لتوفير فرص العمل في البلدان النامية[36].

- **تحسين أداء المصارف الإسلامية.**

يمكن أن يكون للابتكار في التمويل الرقمي آثار إيجابية طويلة الأجل على الأداء المصرفي، ففي دراسة لبحث التأثير على أداء البنوك التي تعتمد خدمة SWIFT، وهي تقنية قائمة على مجموعة من المعايير للاتصالات بين البنوك في جميع أنحاء العالم. حيث تم فحص 6848 بنكا في 29 دولة في أوروبا والولايات المتحدة، ووجدت الدراسة أن اعتماد SWIFT له تأثيرات كبيرة على ربحية وأداء المصارف على المدى الطويل[37].

والمصارف الإسلامية بأمس الحاجة لتبني نموذج التمويل الرقمي لتعزيز تنافسيتها وإثبات ذاتها في زمن البقاء فيه للأجدر والأكفأ، خاصة وأن تبني التكنولوجيا الرقمية سيسهم في تعزيز المصرفية الإسلامية من خلال فتح أسواق جديدة واستقطاب زبائن بأعداد كبيرة لم يكن بإمكانها الوصول إليهم من قبل، وستتمكن المصارف الإسلامية من استغلال مواردها بالشكل الأمثل، وتقليل تكاليف المعاملات الشرعية. ولعل من أهم الإيجابيات هو استخدام التكنولوجيا المالية للحد من الأخطاء الشرعية؛ مما يجنب المصارف الخسارة المحتملة بسبب المخاطر الشرعية[38].

- **تحقيق منافع للحكومات.**

حيث يفيد التمويل الرقمي أيضا الحكومات من خلال توفير منصة رقمية لتسهيل الزيادة في إجمالي الإنفاق، الأمر الذي يولد في وقت لاحق إيرادات ضريبية أعلى ناشئة عن زيادة في حجم المعاملات المالية. ويمكن أن تكسب الحكومات مليارات الدولارات سنويًا عن طريق الحد من التسرب في الإنفاق العام وتحصيل الضرائب[39]. ومع اضطرار كثير من البلدان لتقييد حركة مواطنيها لكبح انتشار الفيروس وحماية الأرواح؛ مما نتج عنه هبوط حاد في النشاط الاقتصادي. ولضمان استعادة الاقتصادات عافيتها، وتوجيه الدعم للمستحقين خاصة العاملين في القطاع غير الرسمي، فبإمكان نظم الدفع الرقمية أن توفر طريقة بديلة لضمان وصول التدابير التخفيفية الحكومية للمنتفعين المعنيين[40].

- **تحقيق مكاسب بيئية.**

حيث كشف تقرير لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة عن ما يمكن أن تحققه التقنيات الرقمية من مكاسب للبيئة، أهمها تفعيل التمويل الأخضر، وتمكين الفقراء من الوصول إلى الطاقة النظيفة من خلال أنظمة الدفع المبتكرة[41]. وعلى هذا الأساس، تم تطوير منتجات استثمارية وأدوات مالية جديدة صديقة للبيئة والمناخ تتسم بالاستدامة والمسؤولية، من بينها السندات الخضراء وصكوك الاستثمار الخضراء المستدامة والمسؤولة، حيث يتمتع التمويل الإسلامي بإمكانات من شأنها أن تسد الفجوة المالية المطلوبة لتحقيق أجندة أهداف التنمية المستدامة، وتحقيق التحول إلى الاقتصاد الأخضر[42].

وفي ختام هذا المطلب، فلقد أثرت التكنولوجيا الرقمية على جميع مناحي الحياة وخاصة الاقتصادية منها، وإن كان لا يمكن إدراك التأثير الكلي للتمويل الإسلامي الرقمي بسبب محدودية انتشاره؛ وذلك لما يتطلبه من بنى تحتية وتقنيات رقمية ذات مبالغ كبيرة جدا تتجاوز إمكانات كثير من الدول الإسلامية لمحدودية الموارد المالية فيها. ومع ذلك يواجه التمويل الرقمي عددا من المخاطر والتحديات التي يمكن أن تعيق عمله، بيد أن التمويل الإسلامي الرقمي له خصوصية في المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها، وهو ما سيتم استعراضه في المطلب التالي.

المطلب الثالث: المخاطر والتحديات الـتي تواجه التمويل الإسلامي الرقمي.

مع كل المزايا التي يحققها التمويل الإســـلامي الرقمي وما يمكن أن يجلبه من مزايا هائلة لكافة قطاعات المجتمع، ومع هذا فلا يمكن أن تتم هذه العملية دون تحديات ومخاطر والتي من أهمها:

المخاطر الشـرعية للتمويل الإسـلامي الرقمي: فعلى الرغم مما شـهدته التكنولوجيا المالية من تطور كبير ومتسـارع، إلا أن التشـريعات الخاصـة بالتمويل الإسـلامي الرقمي لم يتم تحديثها بما يتناسـب ومتطلبات هذا التطور، خاصـة أنه تمويل يحقق مقصـدا مهما من مقاصـد الشـريعة الإسـلامية في حفظ المال وتداوله؛ وهو ما يسـتدعي من القائمين على هذا التمويل التأكد من امتثال عمليات التمويل الرقمي لمبادئ الشـريعة الإسـلامية، والتأكد من عدم إشـراك العملاء في أدوات مالية غير متوافقة مع الشريعة؛ إذ يجب أن يكون هناك حدودا واضحة بين التمويل التقليدي والتمويل الإسلامي.

ولا يخفى الدور الذي يؤديه التمويل الإســلامي الرقمي في ســهولة وســرعة الإجراءات التي يعتمدها، إلا أن هذا كله مرهون في الاقتصاد الإسلامي بتحقيق المقاصد الشرعية، فالأمور بمقاصدها؛ التي تضبط حقيقة المعاملات المالية وتقومها في شـريعتنا الغراء[43]. ولما كانت العقود الذكية والبنوك الرقمية والبلوكشـين حديثة العهد فلم تخصـها المعايير الشـرعية بالبيان –كما فعلت في المنتجات القائمة–، ومع ذلك فقد اشـتملت المعايير على المبادئ التي تسـتند إليها البنوك الرقمية، فكانت تأصـيلا سابقا لها، بالإضافة إلى القرارات المجمعية[44].

المخاطر القانونية: فكثير من المتطلبات القانونية والتنظيمية لا تسـاعد على تحقيق التمويل الرقمي الإسـلامي الشـامل، وتعد هذه من العوائق الرئيسـية التي تواجه نمو التمويل الإســلامي الرقمي بسـبب خضـوعه لنفس القوانين والأنظمة واللوائح التي تسـري على التمويل الرقمي التقليدي، مما أثر على قدرة المؤسـسـات المالية الإسـلامية في تقديم حلول مبتكرة.

وبما أن هناك اختلاف في طبيعة العقود المالية الإسـلامية، فسـتواجه المؤسـسـات المالية الإسـلامية صـعوبات في جانب توثيق العقود وتنفيذها رقميا، خاصـة وأنه لا تتوافر صـورة موحدة لهذه العقود، إضـافة إلى عدم توافر النظم القضـائية التي تقرر في القضـايا المرتبطة بتنفيذ العقود من جانب الطرف الآخر؛ مما يزيد من المخاطر القانونية ذات الصـلة بالاتفاقات التعاقدية الإسـلامية وخاصـة الرقمية منها[45]. وعلى الرغم من الجهود التي يبذلها المجلس العام للبنوك والمؤسـسـات المالية الإسـلامية ومجلس الخدمات المالية الإسـلامية في هذا المجال، إلا أنه لا يوجد إطار تنظيمي موحد ينظم مؤسسات الصناعة المالية الإسلامية في إطار قانوني مشترك، ويكون له الصفة الإشرافية التي تهدف إلى التنسيق والعمل المشترك[46].

عدم كفاية خصوصية وحماية البيانات الشخصية للعملاء وفقدان الثقة: حيث يمكن لقراصنة الإنترنت سرقة المعلومات الشخصية واستخدامها في الاستيلاء على الأموال المودعة في الحسابات[47]. وقد تؤدي الهجمات الإلكترونية إلى اضطرابات في التشـغيل، وتكبد الخسـائر المالية، والإضـرار بالسـمعة، وبالتالي تصـبح من القيود المعوقة ما لم يتم العمل على تقوية أطر الأمن المعلوماتي[48].

ويعتبر عنصـــر الثقة من أهم العقبات التي تعترض طريق التمويل الرقمي مع انتشـــار الاحتيال والســـرقة؛ ذلك أن الخدمات المالية الرقمية تعتمد بشـكل أكبر من نظيرتها التقليدية على ثقة العملاء في النظم والوسـطاء الذين يقدمون الخدمة؛ وبالتالي فإن حماية العملاء والحد من مخاطر استخدامهم للخدمة هو أمر ضروري لبناء الثقة والحفاظ عليها. وحتى الآن في معظم الأســواق التي عملت على تطبيق الخدمات المالية الرقمية، يوجد فيها توقف للنظام عن تقديم الخدمة وعدم ســهولة الإجراءات، وكذلك ضعف قنوات التعامل مع شكاوى العملاء، مما يعني ضعف الثقة في الخدمات المالية الرقمية[49].

ويمكن للمؤسـسـات التي تقدم الخدمات المالية الرقمية أن تثقف العملاء حول كيفية تجنب هذه المخاطر، مثل طريقة الرد على الاتصـالات الاحتيالية. ويجب أن يكون لديها مراكز لاسـتقبال شـكاوى العملاء وحلها، حتى يكون هناك ملاذ آمن للعملاء عند تعرضـهم للاحتيال[50]. ومع ذلك لا يزال العملاء يعانون من مشـاكل تناقص الثقة بسبب تزايد مخاطر الاحتيال مع التوسـع في تطبيق الخدمات المالية الرقمية[51]. وعليه، كان لابد من اسـتغلال أمثل للتكنولوجيا لخدمة ثقة العملاء التي

هي أســاس الخدمات المالية في العالم الرقمي، وإذا لم تُوظف التكنولوجيا لخدمة تلك الثقة، فســتواجه المؤســســات المالية مخاطر عديدة، وهو ما يستوجب الحذر لتخفيض مستوى المخاطر، باعتباره شرطا أساسيا للتحول الرقمي.

مخاطر تعطل شــبكة الإنترنت: يمثل تعطل الخدمة المصــرفية عبر الهاتف المحمول تحديا إذا احتاج العملاء إلى المال بشــكل عاجل؛ وذلك لأنهم لن يتمكنوا من الحصول على النقود حتى تستأنف الشبكة عملها؛ مما يمكن أن يؤدي إلى تأخير المعاملات التي يقوم بها العملاء أو فقدانها. كما قد يؤدي تعطل الشـبكة أو الخدمة إلى سـلوكيات محفوفة بالمخاطر لدى العملاء مثل ترك النقود مع أحد الوكلاء لإجراء معاملة في وقت لاحق عندما يتم عمل نسخة احتياطية للشبكة[52].

واجهات المســتخدم معقدة ومربكة: فغالبًا ما يكون الإفصــاح عن ممارســات التعامل مع البيانات ضــعيفًا، حيث لا تتوافر التفاصــيل إلا على موقع إلكتروني لا يســتطيع ســوى قلة من العملاء الوصــول إليه. وقد تســبب هذه المشــكلة في كثير من الأحيان أخطاء الاستخدام، مثل إرسـال الأموال إلى رقم خاطئ، والتي يصـعب حلها وغالبا ما تؤدي إلى خسـائر مالية. كما وتؤدي هذه الصــعوبات إلى طلب العديد من العملاء المســاعدة في إجراء المعاملات، مما يتطلب منهم مشــاركة معلومات خاصـة (مثل رقم التعريف الشـخصـي الخاص بهم)، وهذه الممارسـة تعرض العملاء لاحتيال محتمل من قبل الشـخص الذي يقدم المســاعدة. بالإضــافة إلى ذلك، فإن معظم العملاء غير قادرين على تقييم المخاطر الحالية والمســتقبلية؛ لعدم الاطلاع على البنود والشــروط المتعلقة بالبيانات. كما يمكن لمقدمي الخدمات أن يفقدوا مبالغ كبيرة من الأموال إذا لم يكن لديهم إجراءات فاعلة لإدارة المخاطر. فالعديد من المخاطر هي بطبيعتها مخاطر اسـتراتيجية، وهذه المخاطر هي التي سـتحدد ما سوف يكون عليه الواقع العملي للتمويل الرقمي[53].

كما يواجه التمويل الإسـلامي الرقمي عددا من التحديات والتي قد تعيق انتشـاره، والتي من أهمها تحديات التسـويق؛ ذلك أن تطوير وتســويق المنتجات المالية الإســلامية عبر التقنيات الرقمية يعد من أكبر التحديات التي تواجه مؤســســات التمويل الإسـلامي[54]، والذي بدوره يعتمد على مدى تقبل جمهور المتعاملين لهذا التحول الرقمي؛ مما يتطلب بذل مزيد من الجهود للقضــاء على الأمية المالية من خلال التوعية وخلق ثقافة التعاملات النقدية الإلكترونية إلى جميع الجهات[55]. ومن التحديات أيضا؛ اعتماد التمويل الرقمي بشكل أساسي على الاتصال بالإنترنت، وبالتالي فهو يستثني الأفراد الذين ليس لديهم اتصــال بالإنترنت، أو ليس لديهم هاتف محمول أو أجهزة رقمية، كما أن منصــات التمويل الرقمي تســتثني الأفراد الفقراء الذين لا يستطيعون تحمل مصاريف الخدمات الرقمية[56].

والتمويل الإسـلامي الرقمي ليس بمنأى عن هذه المخاطر والتحديات المشـار إليها. فهو وإن كان حديث النشـأة مقارنة مع أنظمة التمويل الرقمي التقليدي، إلا أنه تمكن من إثبات ذاته كتمويل أخلاقي اجتماعي مســؤول منضــبط بمعايير دينية وأخلاقية. ومع ظهور التقنيات الرقمية وما طرحته من تحديات أمام المؤسـسـات المالية التقليدية والإسـلامية على حد سـواء، كان لابد للمؤسسات المالية الإسلامية من بناء رؤية داعمة لتمويل إسلامي رقمي في بيئة تنافسية معقدة.

ولا شـك أن التحول التقني يفرض واقعا جديدا يتطلب أن تعيد المؤسـسـات المالية الإسـلامية النظر في طريقة عملها، والتعامل مع هذه المتغيرات الحديثة التي منها: تصــميم مواقع إلكترونية مميزة على شــبكة الإنترنت تســتطيع من خلالها

الترويج لمنتجاتها والتواصل مع عملائها، وتوفير بنية تقنية داعمة، وموارد بشرية مدربة ومستوعبة لتفاصيل التقنيات المختلفة[57].

المبحث الثاني:
واقع وآفاق التمويل الإسلامي الرقمي.

يواجه قطاع الصناعة المالية الإسلامية تحديات صعبة في ظل التطورات التي يشهدها الاقتصاد العالمي والتحول المتسارع نحو الاقتصاد الرقمي، وعليه الاستعداد لهذا التحول من خلال طرح مبتكرات جديدة تنسجم مع العالم الرقمي الجديد، فلقد حان الوقت لتغيير الواقع والتفاعل مع العالم الرقمي بانتهاج سياسة الابتكار والإبداع[58]. ولا شك أن التمويل الإسلامي الرقمي يمتلك آفاقا مستقبلية كبيرة، حيث سيتم في هذا المبحث استعراض واقع التمويل الإسلامي الرقمي وآفاقه المنشودة في المستقبل.

المطلب الأول: واقع التمويل الإسلامي الرقمي.

شهدت الصناعة المالية الإسلامية مع نهاية الألفية الثانية وبداية الثالثة نهضة كبيرة، ظهر ذلك من خلال انتشارها عبر الكثير من دول العالم في القارات الخمس، واتساع أهميتها وازدياد حجم أصولها وتنوع تطبيقاتها، ومع نهاية عام 2019 تمكنت الصناعة من بلوغ 3 تريليونات وهو رقم كان صعب التحقيق قبل فترة ليست بالبعيدة[59]. ومن المتوقع أن يصل حجم الصناعة إلى 3.8 تريليونات دولار مع نهاية 2023، طبقًا لمؤسسة تومسون رويترز[60].

وعلى الرغم من النمو والانتشار الذي حققه التمويل الإسلامي، وفي ضوء التداعيات الاقتصادية والصحية التي نتجت عن جائحة كورونا، وجدت المؤسسات المالية الإسلامية نفسها في مأزق كبير وعليها أن تحافظ على ما حققته من إنجازات، من خلال استغلال التكنولوجيا الحديثة بشكل جيد لتحسين أنظمتها وتقديم منتجات مبتكرة، وبالتالي تفعيل دورها في ظل الواقع الجديد الذي فرضته جائحة كورونا.

فلم يعد الاهتمام اليوم منصبا على لفت الانتباه إلى وجود نظام مالي يستمد أسسه من مبادئ الشريعة الإسلامية، بل انتقلت الصناعة المالية الإسلامية من إثبات الذات إلى منافسة كافة القطاعات المالية التقليدية. ومن المتوقع أن تفتح التقنيات المالية المجال أمام صناعة التمويل الإسلامي لتتمكن من تعزيز قدرتها التنافسية وتوسيع نطاق انتشار هذه الصناعة والسماح لها بتقديم الخدمات والمنتجات المالية الإسلامية لقطاعات جديدة ليست جزءا من النظام المصرفي[61].

وقد كشف تقرير نشرته مجلة فينتيك تايمز البريطانية "IFN Islamic Fintech" في 30 يوليو 2020، عن وجود 142 شركة في مجال التكنولوجيا المالية على مستوى العالم تقدم المنتجات والخدمات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية. ووفقًا لـــ IFN، فإن المملكة المتحدة استطاعت أن تحقق المرتبة الأولى بالقائمة بعد أن بلغ عدد شركات التكنولوجيا المالية الإسلامية بها نحو 27 شركة، تلتها بالمرتبة الثانية ماليزيا بنحو 19 شركة. واحتلت دولة الإمارات المرتبة الأولى إقليمياً والثالثة عالمياً بقائمة الدول الأكثر احتضاناً لشركات التكنولوجيا المالية الإسلامية، حيث بلغ عدد الشركات لديها

نحو 15 شركة، وإندونيسيا فلديها 13 شركة، أما المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة فلدى كل منهما 9 شركات.

وبحسب التقرير، فإن التمويل الإسلامي يلعب دوراً مهماً في الاقتصاد الرقمي العالمي لا سيما بعد أزمة كورونا، وتمتد أهميته عبر تبني حلول التكنولوجيا المالية والرقمنة[62].

ومع ذلك فلا يزال انتشار التكنولوجيا المالية في التمويل الإسلامي في مراحله الأولى، فمعظم المبادرات في البداية كانت في شكل منصات التمويل الجماعي(Crowd funding Platform) وذلك حتى عام 2016، بعدها انتشرت تطبيقات أوسع، ومن ذلك إطلاق المستشار الآلي (Robo-Advisor) ومنصة الحساب الإسلامي (Islamic Account Platform)، كما كانت هناك بعض المبادرات المتميزة منها على سبيل المثال تحالف التقنيات المالية الإسلامية (Islamic Fintech Alliance) ومرفأ التقنيات المالية الإسلامية والتمويل النظير للنظير (Peer to Peer financing)[63].

وقد أدخلت ماليزيا أول منصة تكنولوجيا مالية للوساطة المالية المدعومة من البنوك الإسلامية، وأصدرت أول رخصة P2P للتمويل الإسلامي[64]. والتمويل الجماعي المتوافق مع الشريعة الإسلامية من الأشخاص إلى الشركات هو عبارة عن "منصة تمويل على بوابة إلكترونية، يقوم الأشخاص من خلالها بتمويل شركات أخرى وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية ومبادئها بهدف الحصول على عائد مالي على مدى فترة زمنية محددة مسبقا"[65]. وقد أصدرت البحرين أول نظام في العالم للتمويل الجماعي المتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، وهي تجتذب منصات التمويل الجماعي من خلال استحداث أكثر من وسيلة لخدمات التمويل الجماعي، حيث يمكن تقديم الخدمات المالية بتكلفة تشغيلية أقل بنسبة 30%[66].

وفي ظل ما أحدثته تكنولوجيا المعلومات من تطور هائل وكبير على صعيد المال والأعمال؛ مما دفع بالمؤسسات المالية والمصرفية إلى دراسة إمكانية التحول إلى العالم الرقمي. لذلك كان لابد من البحث عن آليات لوضع رؤية استشرافية متكاملة لبناء نموذج للمصرفية الإسلامية الرقمية بأبعادها الشرعية والتنظيمية والقانونية، وفق رؤية شرعية مقاصدية[67]. وبالفعل، فقد أطلقت ثلاثة مصارف بحرينية أول اتحاد تكنولوجيا مالية إسلامية على مستوى العالم، والذي أطلق عليه اسم "ألكو البحرين"؛ بهدف مساعدة المصارف الإسلامية على ابتكار وتنفيذ حلول تكنولوجيا مالية سريعة ومنخفضة التكلفة وإيجاد منتجات مصرفية مبتكرة متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، بحيث تتمتع باستقلاليتها الاستراتيجية والتشغيلية والمالية الكاملة لابتكار حلول مالية تناسب النظام الاقتصادي الرقمي[68].

إن المستقبل يبدو واعدا، خاصة في ظل الوعي المتزايد بين أصحاب العلاقة، والتشجيع من قبل السلطات النقدية والبيئات التنظيمية التحفيزية في الأسواق المالية الإسلامية الرئيسية، والعناصر الداعمة الأخرى؛ مما يفتح آفاقا واسعة للتمويل الإسلامي الرقمي، وهو ما سيتم استعراضه في المطلب التالي.

المطلب الثاني: آفاق التمويل الإسلامي الرقمي خلال جائحة كورونا وما بعدها.

يعد تطور تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات والتوجه نحو الرقمية والعمل الإلكتروني الميزة الرئيسة للتطورات الحاصلة في الاقتصاد. وقد حتمت هذه المستجدات المعاصرة على التمويل الإسلامي التكيف مع العالم الرقمي الذي اختصر الزمن وألغى المسافات. إذ تحرص المؤسسات المالية الإسلامية على ضمان فرض نفسها في المنظومة المالية العالمية من جهة، وتلبية متطلبات العصر من جهة أخرى، من خلال تطوير منتجات رقمية بالاعتماد على التقنيات الحديثة من أجل المحافظة على مكانتها وعملائها[69]. فالتقنيات والتكنولوجيا في حد ذاتها من نعم الله التي يجب شكره عليها، ويتعلق حكمها الشرعي بطريقة استعمالها، فكان لا بد من الاستفادة القصوى من هذه التقنيات في الخير والحلال[70].

ولقد شهدت السنوات الأخيرة ثورة هائلة في التقنيات المالية، وتحولت الكثير من المعاملات المالية نحو التكنولوجيا، ولن تتمكن المؤسسات المالية الإسلامية في العصر الرقمي من تجاوز ثورة التقنيات المالية إن لم تعرف كيف تسايرها، حيث تسعى التقنيات المالية لسد الفجوات في رغبات واحتياجات المستهلكين للخدمات المالية الرقمية دون إغفال المستبعدين من الخدمات المالية التقليدية[71].

وبحسب بنك التسويات الدولية (BIS)، فإن دخول شركات التكنولوجيا العملاقة إلى عالم الخدمات المالية يحمل آفاقا مذهلة في تعزيز الإدماج المالي وتحقيق الكفاءة، وفى مقابل ذلك يمثل تحديا للجهات التنظيمية والرقابية في التعامل مع هذه الشركات[72].

وعليه فإن مهمة الجهات التنظيمية ليست بالسهلة. فمن ناحية، يجب عليها توفير الحماية للمستهلكين والمستثمرين من الاحتيال وغسيل الأموال، وضمان تفهم المخاطر وإدارتها جيدا، والحفاظ على سلامة واستقرار النظام المالي. ومن ناحية أخرى، يتعين عليها مراعاة عدم تقييد روح الابتكار من خلال المشاركة الفاعلة في جهود الأطراف المتعاملة في سوق الابتكارات المالية. وحتى تظل الجهات التنظيمية على دراية بمنافع التكنولوجيا المالية والمخاطر المستجدة؛ يتعين عليها وضع إطار تنظيمي استشرافي أساسه الابتكار والمرونة والخبرات الجديدة[73].

ولم يكن قطاع التمويل الإسلامي بمنأى عن الاستفادة مما تتيحه التكنولوجيا المالية من فرص وتوفره من إمكانات واعدة قد تسهم في تعزيز مكانته وزيادة حصته في السوق[74]، خاصة وأنه تمويل يرتكز في تطبيقه على مبادئ الشريعة الإسلامية القادرة على استيعاب كافة المستجدات وفق مقاصد الشريعة التي تراعي تحقيق مصالح العباد في العاجل والآجل.

ويتطلب تبني التمويل الإسلامي الرقمي من قبل المؤسسات المالية الإسلامية تصميم تطبيقات رقمية وابتكار منتجات تلائم كافة الصيغ الشرعية التي تتعامل بها هذه المؤسسات بما يلبي كافة احتياجات العملاء. ولكن قبل ابتكار أي منتج مالي إسلامي؛ فلا بد من ارتكازه على ثلاثة أعمدة رئيسية وهي الجانب المحاسبي والقانوني والشرعي، وهناك ركنين آخرين عند الحديث عن التطبيق الرقمي وهما الجانب التقني والأمني، ولا بد من التكامل بين هذه المنظومة حتى يظهر المنتج بالصورة الصحيحة خاليا من أي ثغرات. وعليه فإن التركيز عند ابتكار المنتج يبدأ بضبطه من الجانب الشرعي، ثم يخضع بعد ذلك للتطوير من الجوانب الأخرى تلافياً لأي عيوب قد تظهر لاسيما الجانب الأمني، فوجود نظام أمني ذي كفاءة عالية لابد منه قبل طرح المنتج[75].

ويعد الابتكار في المالية الإسلامية ضرورة لا غنى عنها؛ لارتباطه بشكل مباشر باستمرارية الصناعة المالية الإسلامية وتطورها، ولإثبات وجودها كمنظومة مستقلة عن المنظومة التقليدية؛ فالابتكار كفيل بالتكيف مع المتغيرات ومواكبة التطور التكنولوجي السريع، وتلبية النمو المتزايد على منتجات المالية الإسلامية ضمن إطار عام من الثوابت الشرعية والقيم الأخلاقية[76].

وعليه، فإن العقود الشرعية المستخدمة في التمويل الإسلامي الرقمي يجب أن لا تقتصر على مجرد نهج تكرار المنتجات والهياكل المالية التقليدية وتكييفها وتحسينها لتكون متوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية، حيث يجب أن تفتح التكنولوجيا المالية مجالا للابتكار في المنتجات والخدمات المالية الإسلامية من خلال تطبيق حلول التكنولوجيا المالية على مختلف العقود الشرعية، بما يسهم في تحقيق مقاصد الشريعة وتسهيل احتياجات المجتمع[77]. ومع استمرار جائحة كورونا، فإن زيادة رقمنة الخدمات المالية هي اتجاه عام سيستمر. ولحصد مكاسب الخدمات المالية الرقمية، لابد من إيجاد التوازن بين تمكين الابتكار المالي ومعالجة المخاطر المرتبطة بالتكنولوجيا المالية والرقمية[78].

ومن هنا كان لابد للمؤسسات المالية الإسلامية أن تسعى جاهدة لمواكبة أحدث التطورات التكنولوجية ومتابعة ما ينشأ عنها من مخاطر وتأثيرها المستقبلي عليها من أجل ضمان توجيه جهودها نحو المسار الصحيح في بناء جاهزيتها التكنولوجية في المستقبل لتبني التمويل الرقمي، وبما يضمن استدامة نموها ونجاحها في تحقيق ما تطمح إليه من أهداف لا تنحصر بمجرد هدف البقاء بل تتعداها إلى هدف الريادة والتميز، علما بأن فضاء الابتكار والإبداع رحب ولا تحده أية حدود إلا حدود الشريعة الإسلامية التي تشجع على ابتكار ما ينفع الناس، وتنهى عن ابتكار ما هو ضار ويتعارض مع مبادئها.

وتشير تقديرات مؤسسة إرنست آند يونغ العالمية إلى أن تبني البنوك الإسلامية حول العالم لتطبيقات التكنولوجيا المالية سيؤدى إلى زيادة قاعدة عملائها بوتيرة متسارعة واستقطاب 150 مليون عميل جديد بحلول العام 2021، ولذلك فإن هناك اتجاهاً متزايداً لدى المؤسسات المالية الإسلامية لتبني الأنظمة التكنولوجية والرقمية، حيث تباشر مجموعة من الشركات المتخصصة في التكنولوجيا تبسيط عقود التمويل الإسلامي عبر استخدام تقنية البلوكشين، وتطوير أنظمة للمدفوعات الشاملة. ومن شأن هذه الأنظمة الحديثة أن تؤدي إلى توفير في التكلفة التشغيلية عبر العقود الذكية، فضلاً عن تبسيط وتسريع المعاملات المالية الإسلامية وتجنب الوسطاء. كما توفر التكنولوجيا فرصة لزيادة مستويات الحوكمة الرشيدة لدى المؤسسات الإسلامية وضمان الامتثال للوائح هيئات الرقابة الشرعية[79].

وتتوقع وكالة (إس آند بي جلوبال للتصنيفات الائتمانية) أن نمو قطاع التمويل الإسلامي سيتباطأ بشكل ملحوظ في الفترة الممتدة بين 2020-2021، بعد أن حقق القطاع نمواً قوياً في العام 2019، بدعم من سوق الصكوك الذي كان أكثر حيوية، ويفسر هذه التوقعات التباطؤ الملحوظ في اقتصادات الدول الأساسية للتمويل الإسلامي في العام 2020؛ نتيجة للإجراءات التي اتخذتها العديد من الحكومات لاحتواء جائحة «كوفيد19»، والتوقعات بتحقيق انتعاش معتدل في العام 2021. ووفقا لتقرير صادر عن الوكالة، فإن التكنولوجيا المالية تعد أحد العوامل الرئيسية التي يمكن أن تسهم في عودة قطاع التمويل الإسلامي للنمو القوي، حيث يمكنها أن تساعد في فتح آفاق جديدة من خلال تسهيل وتسريع تنفيذ المعاملات وتحسين تتبعها وزيادة مستوى الآمان باستخدام تكنولوجيا البلوكشين وتعزيز الحوكمة[80].

إن خلق الوعى سواء بين متخذي القرار في قطاعات التمويل الإسلامي أو غيرهم من أصحاب المصلحة عزز أهمية تبنى التقنيات المالية. وعلى مستوى الدعم التنظيمي، أصدرت الكثير من الدول التي لديها أنظمة مالية إسلامية قوانين وتشريعات وأطر عمل خاصة بالتقنيات المالية، وبعضها لديها مختبرات تجريبية (Sandbox) بهدف توفير بيئة مواتية لنشر التقنيات المالية لتعزيز الابتكارات في الخدمات المالية. ونظرا لأن التقنية المالية ليس لها حدود، فكل ما يمكن تقديمه من خدمات مالية بالطرق التقليدية، يمكن تقديمه من خلال التقنيات الحديثة، وعليه فمن المتوقع أن تتحول كافة الخدمات المالية إلى هذه التقنيات، واستنادًا الى الاتجاهات الحديثة والعوامل الداعمة المختلفة، فإن التقنيات المالية تتقدم بثبات، ويبدو أن مستقبلها سيكون واعدا في مجال التمويل الإسلامي الرقمي[81].

إن قطاع التمويل الإسلامي الرقمي يمكن أن يخلق المزيد من فرص التنمية المستدامة من خلال التعاون البناء بين مختلف أصحاب المصلحة في قطاع التمويل الإسلامي. علاوة على ذلك، فإن المبادئ الأساسية التي يقوم عليها التمويل

الإسلامي يمكن أن تساعد الدول في التخفيف من آثار الجائحة والمساهمة في الرخاء المشترك لهم. مع ذلك، فإن القطاع الآن بحاجة أكثر من أي وقت مضى لإصلاحات قوية وحاسمة لتعزيز هذه المساهمة. وعليه؛ فإن المسؤولية الآن تقع على عاتق جميع أصحاب المصلحة لضمان وصول هذا القطاع لأقصى إمكاناته خلال أزمة كورونا[82].

ومع ما فرضته جائحة كورونا من قيود صارمة على كثير من الدول منها حظر التجول والحجر الصحي المنزلي؛ مما أوجب على العديد من المنظمات والمؤسسات أن تطور من أنظمتها للعمل عن بعد. فجائحة كورونا وإن كانت من أخطر الأزمات التي أثرت سلبا على الصحة والاقتصاد، لكنها بذات الوقت تمثل فرصة يمكن استغلالها للترويج للتمويل الإسلامي الرقمي. وعليه، كان بد من توحيد جهود جميع أصحاب العلاقة والقائمين على قطاع التمويل الإسلامي للعمل على تطوير حلول مبتكرة للتحديات والمخاطر التي يواجهها هذا القطاع وطرح منتجات وخدمات رقمية فاعلة وآمنة دون الحاجة للانتقال من مكان لآخر؛ مما يسهم في حماية الأفراد وحماية المجتمعات والحد من تفشي فيروس "كوفيد-19".

ولقد أظهرت إجراءات تقييد الحركة، التي فرضتها العديد من الدول في ظل جائحة كورونا، مدى أهمية الاستفادة من التكنولوجيا الرقمية والمالية في إنشاء قطاع تمويل إسلامي أكثر مرونة؛ مما يسهم في تعزيز استقرار القطاع، ويفتح آفاقاً جديدة للنمو[83]. إلا أن الخطر الرئيسي يتمثل في احتمالية أن يطول أمد الجائحة وأن تكون أكثر خطورة خاصة مع تفشي موجات جديدة أشد فتكا من سابقتها، وبالتالي فإن تشديد شروط الحظر والإغلاقات من شأنه أن يثقل كاهل كافة القطاعات الاقتصادية. وفي مرحلة ما بعد الجائحة، ستكون الخدمات المالية الرقمية ذات أولوية عالية لمساعدة الاقتصاد على التعافي.

وفي حال الانتقال إلى مرحلة التعافي من الفيروس، وسير البلدان بخطى بطيئة وحذرة نحو إعادة إطلاق اقتصادها، فإنه ينبغي العمل على ضمان استمرارية الخدمات العامة الحيوية، وتعزيز التقنيات المالية لأن الطلب على الخدمات الإلكترونية وأنظمة الدفع عبر الهواتف المحمولة مرشح للارتفاع بشكل ملحوظ. فالتقنيات الرقمية أحدثت تحولات جوهرية في الاقتصاد، وأثرت على جميع القطاعات[84].

وكلما طال أمد الجائحة، كلما كانت النتائج السلبية أشد، وهذا يعني أن الوضع يتسم بالتعقيد وعدم اليقين، مما يجعل التنبؤ بحجم تأثير الجائحة على صناعة التمويل الإسلامي من الصعوبة بمكان[85]. وقد رجحت إحدى الدراسات أن يهتم التمويل الاسلامي في مرحلة ما بعد كورونا بتعزيز الابتكارات في التمويل بأسلوب مماثل للتمويل الرأسمالي، مع تطوير قطاعات: الصكوك الخضراء والمسؤولة اجتماعيا، والتمويل الإسلامي الأصغر، والتكنولوجيا المالية[86].

وقد أكد عدد من قيادي الصيرفة الإسلامية في منتدى الصناعة المالية الإسلامية عبر الإنترنت استجابتهم لجائحة كورونا من خلال اتباع نهج متوازن يراعي جميع أصحاب المصالح، كما أكدوا على أهمية إظهار الجوهر الحقيقي للتمويل الإسلامي من خلال مبدأ تشارك المخاطر بالاستفادة من إمكانيات التكنولوجيا المالية. واستجابة لمبدأ دور الأزمات في تعزيز ثقافة الإبداع والابتكار، فقد خلص المنتدى إلى أن دور التمويل الإسلامي سيزداد وضوحا مع استقرار منحنى التكنولوجيا المالية[87].

لقد أسهمت الجائحة في تسريع التحول الرقمي بشكل يفوق التوقعات، مما يضع قطاع التمويل الإسلامي الرقمي على مفترق طرق، إذ ستلعب طريقة الاستجابة لهذه الجائحة دوراً مهماً في صياغة مستقبل القطاع المالي الإسلامي بأكمله. ولا بد لنا من انتهاز الفرص التي نجمت عن التحول الرقمي والاستفادة منها في إيجاد وسائل جديدة ومبتكرة

تمكن من مواصلة المسيرة في مثل هذه الأزمات الصعبة، والتطلع قدماً لما بعد جائحة كورونا لوضع خطط واضحة تساعد على رسم مستقبل قطاع التمويل الإسلامي الرقمي في عالم رقمي يتطور باستمرار.

وفي الختام، فمن المتوقع أن يحمل المستقبل في طياته المزيد من التحول الرقمي في عالم ما بعد كورونا؛ ولذلك لا بد من اقتناص الفرص ومواكبة مستجدات التكنولوجيا المالية وإعادة النظر في نموذج أعمال التمويل الإسلامي الرقمي. فعلى الرغم مما تمتلكه المؤسسات المالية الإسلامية من تطلعات وآفاق واسعة، ولكن الطريق أمامها طويل ومحفوف بالمخاطر؛ ولذلك فهي الآن بأمس الحاجة إلى تبني التقنيات الرقمية لإثبات وجودها وجدارتها لكي تشق طريقها بخطوات راسخة نحو أهدافها السامية.

الخاتمة:

أولاً: النتائج:

- تعد جائحة كورونا من أخطر الأزمات التي أثرت سلبا على الصحة والاقتصاد، لكنها بذات الوقت وفرت فرصة للترويج للتمويل الإسلامي الرقمي والتسريع في إطلاق إمكاناته.
- يقوم التمويل الإسلامي الرقمي على مجموعة من المتطلبات الأساسية والتي تشكل حجر الأساس لتطوير صناعة التمويل الإسلامي الرقمي من خلال رفع سوية البيئة الشرعية والتشريعية والتقنية.
- يتيح التمويل الإسلامي الرقمي للمؤسسات المالية الإسلامية مزايا عديدة من أهمها توسيع قاعدة الشمول المالي، لكنه بذات الوقت يعرضها لمخاطر هائلة ويفرض عليها تحديات صعبة.
- يمتلك التمويل الإسلامي الرقمي آفاقا مستقبلية كبيرة شريطة استغلال التكنولوجيا الحديثة بشكل جيد لتعزيز قدرته التنافسية في ظل الواقع الجديد الذي فرضته جائحة كورونا.

ثانياً: التوصيات:

- ضرورة استكمال المتطلبات الشرعية والتشريعية والقانونية الخاصة بالتمويل الإسلامي الرقمي.
- ضرورة مواكبة التمويل الإسلامي الرقمي للتطورات التكنولوجية الحاصلة والاستفادة من جائحة كورونا في تعميم منتجاته وخدماته الرقمية.
- ضرورة وضع خطط واضحة تساعد على رسم مستقبل التمويل الإسلامي الرقمي خاصة في مرحلة ما بعد كورونا.

الهوامش.

(1) A.Oseni, U. Legal requirements for digital Islamic banks [Paper presentation]. 5th Doha Islamic Finance Conference (Islamic Finance and Digital World), Sheraton Doha Hotel, Bait al-Mashura Finance Consultations, March 19/2019.

(2) جمعية البنوك في الأردن، مجلة البنوك في الأردن، العدد 14 المجلد 339 تموز 2020، ص 17.

(3) الموقع الرسمي للبنك الدولي: https://www.albankaldawli.org/ar/country/jordan/overview

(4) الأسكوا (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا)، **نشرة التكنولوجيا من أجل التنمية في المنطقة العربية 2019 آفاق عالمية وتوجهات إقليمية**، بيروت، 2019/4، ص 67-74.

(5) ميلر وآخرون، **كيف يُمكِن أن تساعد الخدمات المالية الرقمية عالَما يواجه جائحة فيروس كورونا؟**، مدونات البنك الدولي، 2020/3/8، الموقع الإلكتروني: https://blogs.worldbank.org/

(6) نيرمين علي، **تقنيات التحول الرقمي في عصر كورونا**، صحيفة اندبندنت العربية، 30 مارس2020، https://www.independentarabia.com/

(7) البنك الإسلامي للتنمية، **التقرير السنوي 2018**، ص29.

(8) البنك العربي، **تقرير الاستدامة للعام 2018**، ص2.

(9) Barbesino, P., Camerani, R., & Gaudino, A. (2005). Digital finance in Europe: Competitive dynamics and online behavior. **Journal of Financial Services Marketing**, 9(4), 329-343.

(10) Manyika, J., Lund, S., Singer, M., White, O., & Berry, C. (2016). **Digital finance for all: Powering inclusive growth in emerging economies**. USA: Published by McKinsey & Company, p2.

(11) عبد الكريم قندوز، **التقنيات المالية في الصناعة المالية الإسلامية**، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2019، ص88.

(12) فضل البشير، **دور الاقتصاد الرقمي في تعزيز تنامي التمويل الإسلامي**، مجلة بيت المشورة، قطر، العدد9، أكتوبر 2018، ص54.

(13) علي القرة داغي، **المصارف الإلكترونية والرقمية آثارها، ومخاطرها الشرعية وغيرها**، إصدارات مجلة بيت المشورة رقم 5، قطر، 2019، ص55 وص 34.

(14) المرجع السابق، ص 56-57.

(15) OECD(2020), **Advancing the Digital Financial Inclusion of Youth**, Available at: https://www.oecd.org/finance/advancing-the-digital-financial-inclusion-of-youth.htm

(16) معتصم ومنتصر الزيوت، **رقمنة صيغ التمويل الإسلامي في ظل أزمة كورونا**، مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية GIEM-V100, 2020/9، ص130: https://kantakji.com/6060/

(17) علي القرة داغي، المصارف الإلكترونية، مرجع سابق، ص62 وص68.

(18) علي القرة داغي، **فكرة إنشاء سوق إسلامية**، بحوث مؤتمر الدوحة السادس للمال الإسلامي، بيت المشورة للاستشارات المالية، قطر، 2020/2/25، ص107-108.

(19) فضل البشير، مرجع سابق، ص 55-57.

(20) اللجنة العلمية، **مؤتمر الدوحة الإسلامي الخامس للمال الإسلامي "التمويل الإسلامي والعالم الرقمي"**، الدوحة - قطر، 19مارس2019، ص 4.

(21) محمد قراط، (2018)، **بناء جيل الصناعة المالية الإسلامية" رؤية متكاملة"**، بحوث مؤتمر الدوحة الرابع للمال الإسلامي "المستجدات المالية المعاصرة والبناء المعرفي"، 9/يناير2018، الدوحة – قطر، ص 212.

(22) جيلا بازارباشيوغل وألفونسو مورا، **توسيع نطاق الخدمات المالية الرقمية يمكن أن يساعد الاقتصادات النامية على التصدي لأزمة فيروس كورونا**، مدونة البنك الدولي، 2020/4/29 https://blogs.worldbank.org/.

(23) أديتيا ناراين، **وجهان للتغير**، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، العدد53، الرقم3، سبتمبر 2016، ص20.

(24) الأسكوا، مرجع سابق، ص43-45.

(25) Manyika et al., op. cit., p36.

(26) Ozili, P.K. (2018). I**mpact of digital finance on financial inclusion and stability,** Borsa Istanbul Review, 18-4(2018), 329-340, p329. Available at http://www.elsevier.com/journals/borsa-istanbul-review/2214-8450

(27) بينو ندولو، **لماذا ينبغي أن يكون لدى عدد أكبر من الناس إمكانية الحصول على الخدمات المالية**، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، العدد 54، الرقم 3، سبتمبر 2017، ص 37. https://www.imf.org/

(28) أولريك أولمن، بورفا كيرا، سوميكو أوغاوا، وراتنا ساهاي، **الشمول المالي الرقمي في حقبة كووفيد-19**، 2020/7/1، مدونات صندوق النقد الدولي: https://www.imf.org/

(29) ميلر وآخرون، مرجع سابق.

(30) GSMA Intelligence, **The Mobile economy 2020**, p3.

(31) اتحاد المصـــارف العربية، **إس آند بي: التمويل الإســـلامي أكثر اســـتدامة لمواجهة كورونا**، العدد 475، 2020/6، https://uabonline.org/

(32) S&P Global Ratings (2021), **Islamic finance outlook**, 2021 edition, p5.

(33) صلاح بن فهد الشلهوب، **التمويل الإسلامي وأزمة كوفيد -19**، جريدة الاقتصادية، 9 مايو 2020، https://www.aleqt.com/

(34) Ozili, et al., op. cit., p.330.

(35) Manyika et al., op. cit.

(36) البنك الدولي، **التمويل الرقمي: تمكين الفقراء عبر التكنولوجيا الجديدة**، 2014/4/10، https://www.albankaldawli.org/ar/news/feature/2014/04/10/digital-finance

(36) Scott, S. V., Van Reenen, J., & Zachariadis, M. (2017). **The long-term effect of digital innovation on bank performance: An empirical study of SWIFT adoption in financial services.** Research Policy, 46(5), 984-1004

(38) ينظر: عصام العنزي، **التكنولوجيا المالية وأثرها عل خدمات المصرفية الإسلامية**، مجلة بيت المشورة رقم (5)، قطر، 2019، ص79-81.

(39) Manyika et al., op. cit., p.9.

(40) صندوق النقد الدولي، **مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي أزمة لا مثيل لها وتعاف غير مؤكد**، 2020/6، ص 13.

(41) Juan Carlos Castilla-Rubio, Simon Zadek and Nick Robins, **FinTech and Sustainable Development: Assessing the Implications**, UNEP INQUIRY, 2016.

(42) دلال عسولي، **التمويل الأخضر من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة: إمكانات التمويل الإسلامي**، 2020. موقع جامعة حمد بن خليفة: https://www.hbku.edu.qa/ar/news/green-finance-sdgs

(43) ابراهيم العبيدي، **نحو اقتصاد رقمي منضبط**، 2020/6/20، موقع الاقتصاد الإسلامي: https://www.aliqtisadalislami.net/

(44) عبد الستار أبو غدة، **البنوك الرقمية ماهيتها والتكييف الشرعي لتنفيذها**، مؤتمر الدوحة الخامس للمال الإسلامي "التمويل الإسلامي والعالم الرقمي"، بيت المشورة للاستشارات المالية، الدوحة، 19 مارس 2019، ص11.

(45) طارق الله خان وحبيب أحمد، **إدارة المخاطر: تحليل قضايا في الصناعة المالية الإسلامية**، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، جدة المملكة العربية السعودية، 2003، ص66.

(46) القرة داغي، **المصارف الإلكترونية والرقمية**، مرجع سابق، ص 58.

(47) كريس ويليش، **الجانب المظلم للتكنولوجيا**، مجلة التمويل والتنمية، سبتمبر 2016، ص 16.

(48) صندوق النقد الدولي، **آفاق الاقتصاد الإقليمي**، أكتوبر2017، ص 6.

(49) Graham A.N. Wright, (2015). **A Question of Trust Mitigating Customer Risk in Digital Financial Services**, PP3-4, www.microsave.net/ June 2015.

(50) ديفيد ميدين، **تزايد النصـــب والاحتيال المالي مع انتشـــار فيروس كورونا في الدول النامية**، 29مايو2020، CGAP https://www.findevgateway.org/ar/blog/2020/05/

(51) جراهام رايت، **هل بإمكان الخدمات المالية الرقمية التعجيل بالشمول المالي**، 2018، https://www.findevgateway.org/node/64601

(52) Michelle Kaffenberger, **Seven Customer Risks that Need Attention Now**, CGAP, Blog 19 June 2015, https://www.cgap.org/blog/seven-customer-risks-need-attention-now

(53) جراهام رايت، 2018، مرجع سابق.

(54) فضل البشير، مرجع سابق، ص 55.

(55) الموقع الرسمي لمنصة بوابة FinDev: https://www.findevgateway.org/

(56) Ozili, op cit., p339.

(57) فضل البشير، مرجع سابق، ص 51.

(58) غســـان الطالب، **التمويل الإســـلامي والتفاعل مع الاقتصـــاد الرقمي**، مقال منشـــور في جريدة الغد بتاريخ 2019/10/6، https://alghad.com/

(59) عبد الكريم قندوز، مرجع سابق، ص16وص89.

(60) Thomson Reutes and Dinard Standard report. **State of Global Islamic Economy Report 2018/19**. Dubai International Financial Centre. 2018, p4. Retrieved from https://www.slideshare.net/.

(61) عبد الكريم قندوز، مرجع سابق، ص89-95.

(62) https://www.crowdfundinsider.com/2020/08/

(63) عبد الكريم قندوز، مرجع سابق، ص96.

(64) Dubai Islamic Bank (2017a). **Global Islamic Finance Report. Overview of the Global Islamic Finance Industry**, p.290. http://www.gifr.net/publications/gifr2017/intro.pdf.

(65) مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، **فينتك الابتكارات المالية التقنية**، الكويت، يونيو 2019، FinTech - Marmore Research Report - AR (New) V8 (2).pdf، ص 112.

(66) مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، المرجع السابق، ص 21

(67) اللجنة العلمية، مرجع سابق، ص4-5.

(68) أيمن زيد وأمنية بودراع، **التكنولوجيا المالية الإسلامية والحاجة إلى الابتكار تجربة المصارف الثلاثة ALGO Bahrain**، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 7 العدد 3، 2018، ص 157.

(69) السعيد دراجي، **أدوات التمويل الإسلامي الرقمية**، بحوث مؤتمر الدوحة الرابع للمال الإسلامي "المستجدات المالية المعاصرة والبناء المعرفي"، قطر، 9 يناير 2018، ص29.

(70) علي القرة داغي، **فكرة إنشاء سوق إسلامية**، مرجع سابق، ص106.

(71) عبد الكريم قندوز، مرجع سابق، ص9.

(72) BIS. **Big tech in finance: opportunities and risks**, 2019 https://www.bis.org/publ/arpdf/ar2019e3.pdf

(73) كريستين لاغارد، **التكنولوجيا المالية من منظور تنظيمي**، مجلة التمويل والتنمية، يونيو، 2018، ص9-10.

(74) أحمد بلوافي، **تأثير تفشي جائحة فيروس كورونا المستجد على صناعة التمويل الإسلامي**، مجلة بيت المشورة، العدد 13، قطر، أغسطس2020، ص 61.

(75) https://www.albayan.ae/economy/

(76) بوضاية مراد، **الضوابط والمعايير الشرعية للابتكار والذكاء الاصطناعي في المالية الإسلامية**، بحوث مؤتمر الدوحة السادس للمال الإسلامي، 202/2/25، ص 123.

(77) Kemal Payza (2019), **Digital Islamic Bank structure and mechanism**, Bait al-Mashura journal, p8.

(78) أولمن وآخرون، **الشمول المالي الرقمي في حقبة كوفيد-19**، 1 يوليو 2020، الموقع الإلكتروني لصندوق النقد الدولي: https://www.imf.org/ar/News/Articles/2020/07/01/blog

(79) الموقع الرسمي لبيت المشورة للاستشارات المالية، https://b-mashura.com/

(80) S&P Global Ratings (2021) **Islamic finance outlook**, 2021edtion, p5-6.

(81) عبد الكريم قندوز، مرجع سابق، ص 110.

(82) S&P Global Ratings, op. cit., p6.

(83) S&P Global Ratings, op. cit., p5-6

(84) بثينة الجورمازي، **التحول الرقمي في زمن كورونا: دراسة حالة لبلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا**، مدونة البنك الدولي، 2020/9/7، الموقع الإلكتروني:
https://blogs.worldbank.org/ar/arabvoices/digital-transformation-time-covid-19-case-mena

(85) أحمد بلوافي، مرجع سابق، ص 64.

(86) فولكر نينهاوس، **مستقبل التمويل الإسلامي بعد أزمة كورونا**، مجلة بيت المشورة، العدد 13، أغسطس 2020، ص196.
(87) هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (أيوفي): http://aaoifi.com/announcement/

Reference:

- Abdul Kareem Kunduz, **Financial Techniques in Islamic Financial Industry** (in Arabic), Arab Monetary Fund, Abu Dhabi, United Arab Emirates, 2019.
- Abdul Sattar Abu Ghuddah, **What Digital Banks Are and Shariah Conditioning for Their Implementation** (in Arabic), 5th Doha Islamic Finance Conference "Islamic Finance and the Digital World", Doha, Bait Al-Mashura Financial Consulting, March 19, 2019.
- Aditya Narain. **Two Faces of Change** (in Arabic), FINANCE & DEVELOPMENT, IMF, September 2016. Vol. 53. No. 3. https://www.imf.org/external/pubs/ft/fandd/2016/09/narain.htm
- Ahmed Belouafi, **Impact of the COVID-19 Pandemic on Islamic Finance Industry** (in Arabic), Bait Al-Mashura Magazine, Issue 13 (Special Issue on Corona Crisis), August 2020, Qatar.
- Ali Al Qaradaghi, **Electronic and Digital Banking, Their Effects, Their Legitimate Risks and Others** (in Arabic), Bait al-Mashura journal, Issues No. 5, Qatar, 2019.
- Ali Al Qarradaghi, **The idea of Creating a Market for Commodities and Minerals in the Middle East** (in Arabic), 6th Doha Islamic Finance Conference, Bait Al-Mashura Finance Consultations, Qatar, 25/2/2020.
- Al-Saeed Darraji, **Digital Islamic Finance Tools** (in Arabic), 4th Doha Islamic Finance Conference "Contemporary Financial Developments and Knowledge Building", Qatar, January 9, 2018.
- Arab Bank, **Sustainability Report 2018**, (in Arabic), available at: https://www.arabbank.com/docs/default-source/ sustainability-reports/sustainability2018ar
- Association of Banks in Jordan, **(ABJ) Magazine** (in Arabic), Issue No.14, vol. 339, 2020.
- Ayman Zeid and Omnia Boudraa, **Technology Islamic finance and the need for innovation (The experience of the three banks)** (in Arabic), ASJP Algerian scientific journals, Volume 7, Issue 3, 2018.
- Barbesino, P., Camerani, R., & Gaudino, A. **Digital finance in Europe: Competitive dynamics and online behavior**. Journal of Financial Services Marketing, 9(4), 329-343, 2005.
- Benno Ndulu, **why more people should have access to financial services,** FINANCE & DEVELOPMENT, Vol. 54, No. 3, September 2017. https://www.imf.org/external/pubs/ft/fandd/2017/09/trenches.htm
- BIS. **Big tech in finance: opportunities and risks**, BIS Annual Economic Report, 2019, https://www.bis.org/publ/arpdf/ar2019e3.pdf

- Boutheina Guermazi, **Digital transformation in the time of COVID-19: The case of MENA** (in Arabic), world Bank Blogs, July 29, 2020. https://blogs.worldbank.org/arabvoices/digital-transformation-time-covid-19-case-mena
- Chris Wellisz, **The Dark Side of Technology**, IMF, FINANCE & DEVELOPMENT, Vol. 53, No. 3, September 2016. https://www.imf.org/external/pubs/ft/fandd/2016/09/wellisz.htm
- Christine Lagarde.2018, **"A Regulatory Approach to Fintech"**, Finance and Development 55, (2): 1-11, June, 2018.
- Dalal Aassouli, **Green Finance for the SDGs: The Potential of Islamic Finance** (in Arabic), May 4, 2020. https://moderndiplomacy.eu/2020/05/04/green-finance-for-the-sdgs-the-potential-of-islamic-finance/
- David Medine, **Financial Scams Rise as Coronavirus Hits Developing Countries**, CGAP, Blog, April 9, 2020.https://www.cgap.org/blog/financial-scams-rise-coronavirus-hits-developing-countries
- Dubai Islamic Bank (2017a). **Global Islamic Finance Report. Overview of the Global Islamic Finance Industry**.
- http://www.gifr.net/publications/gifr2017/intro.pdf.
- ESCWA, **Technology for Development Bulletin in the Arab Region 2019**, E/ESCWA/TDD/2019/4. Available at: https://www.unescwa.org/sites/default/files/pubs/pdf/technology-development-bulletin-arab-region-2019-arabic.pdf
- Fadil Al-Bashir, **Digital economy role in reinforcement Islamic Finance** (in Arabic), Bait Al-Mashura Consultations, No.9, Qatar, 1/10/2018. http://www.mashurajournal.com/en/ digital-finance-role-in-islamic-finance-growth-reinforcement/
- Ghassan Al-Taleb, **Islamic Finance and Interaction with the Digital Economy** (in Arabic**)**, Al-Ghad newspaper, 10/6/2019, https://alghad.com/
- Graham A.N. Wright, **A Question of Trust Mitigating Customer Risk in Digital Financial Services**, June 2015. https://www.microsave.net/files/pdf/Synthesis_Paper_A_Question_of_Trust.
- Graham A.N. Wright. (2016), **Can Digital Financial Services Turbocharge Financial Inclusion?,** FinDev Gateway, 08 November 2016. https://www.findevgateway.org/interview/2016/11/can-digital-financial-services-turbocharge-financial-inclusion
- GSMA Intelligence, **The Mobile economy 2020**. available at: https://www.gsma.com/mobileeconomy
- Ibrahim Al-Obaidi, **Towards a Disciplined Digital Economy** (in Arabic), 20/6/2020, Islamic Economics website: https://www.aliqtisadalislami.net/

- IMF, **World Economic Outlook Update :A Crisis Like No Other, An Uncertain Recovery,** June 2020.
- IMF, **Regional Economic Outlook: Middle East and Central Asia**, October 2017. https://www.imf.org/ar/Publications/REO/MECA/Issues/2017
- Islamic Development Bank IsDB**, Annual Report 2018**.
- Issam El-enezi, **Financial Technology and its Impact on Islamic Banking Services** (in Arabic), Publications of Bait Al-Mashura Magazine No. (5), Qatar, 2019.
- Juan Carlos Castilla-Rubio, Simon Zadek and Nick Robins. **FinTech and Sustainable Development: Assessing the Implications**, UNEP INQUIRY, December 2016.
- Kemal Payza. **Digital Islamic Bank structure and mechanism** (in Arabic), [Paper presentation], 5th Doha Islamic Finance Conference (Islamic Finance and Digital World), Sheraton Doha Hotel, Bait al-Mashura Finance Consultations, March 2019.
- Khan, Tariqullah & Habib, Ahmed. **Risk Management: An Analysis of Issues in Islamic Financial Industry** (in Arabic)**,** Occasional Papers No.5, Islamic Development Bank, Jeddah, Saudi Arabia, 2003.
- Kuwait Foundation for the Advancement of Science, **FinTech Future of Financial Services**, FinTech - Marmore Research Report - AR (New) V8 (2) pdf, June 2019.
- Manyika, J., Lund, S., Singer, M., White, O., & Berry, C., **Digital finance for all: Powering inclusive growth in emerging economies**. USA: Published by McKinsey & Company, 2016.
- Margaret Miller, Leora Klapper, Ghada Teima & Matthew Gamser, **How can digital financial services help a world coping with COVID-19?,** World Bank Blogs, 3 August 2020.
- Michelle Kaffenberger, **Seven Customer Risks that Need Attention Now,** CGAP, Blog 19 June 2015. https://www.cgap.org/blog/seven-customer-risks-need-attention-now
- Mourad Boudaia, **Shariah Controls and Standards for Innovation and Artificial Intelligence in Islamic Finance** (in Arabic), 6th Doha Islamic finance Conference-Islamic Finance in a Transforming World, Qatar, 25/2/2020.
- Muhammad Karat, (2018). **Building the Generation of Islamic Financial Industry "An Integrated Vision"** (in Arabic), 4th Doha Islamic Finance Conference "Contemporary Financial Trends and Knowledge Capacity Building", Doha - Qatar, January 9, 2018.
- Mutasim and Muntasir al-Zyiot, **Digitizing Islamic Finance Formulas in the Light of the Corona Crisis** (in Arabic), Islamic Business Researches Center, GIEM-V100, September 2020. https://kantakji.com/6060/
- Nermin Ali, **Digital transformation techniques in the era of Corona** (in Arabic), The Independent Arabic newspaper, 30 March 2020. Available at: https://www.independentarabia.com/
- OECD, **Advancing the Digital Financial Inclusion of Youth**, 2020. Available at:

https://www.oecd.org/finance/advancing-the-digital-financial-inclusion-of-youth.htm

- Oseni, U., **Legal requirements for digital Islamic banks** [Paper presentation]. 5th Doha Islamic Finance Conference (Islamic Finance and Digital World), Sheraton Doha Hotel, Bait al-Mashura Finance Consultations, March 19/2019.
- Pazarbasioglu, Ceyla and Alfonso Garcia Mora., **Expanding digital financial services can help developing economies cope with crisis now and boost growth later**. World bank blog, April 29, 2020.
- Peterson K. Ozili., **Impact of digital finance on financial inclusion and stability**, Borsa Istanbul Review, Vol.18, Issue 4, December 2018.
- Salah Al Shalhoub, **Islamic Finance and the COVID-19 Crisis** (in Arabic), Al-Eqtisadiah newspaper, May 9, 2020.
- S&P Global Ratings (2021). **Islamic finance outlook 2021edtion**. https://www.spglobal.com/_assets/documents/ratings/research/islamic-finance-book-2021-edition.pdf
- Scott, S. V., Van Reenen, J., & Zachariadis, M., **The long-term effect of digital innovation on bank performance: An empirical study of SWIFT adoption in financial services.** Research Policy, Elsevier,46(5), 984-1004, 2017.
- The Scientific Committee, 5th Doha Islamic Finance Conference "Islamic Finance and the Digital World" (in Arabic), Bait Al-Mashura Finance Consultations, Doha – Qatar, March 19, 2019. https://blogs.worldbank.org/voices/expanding-digital-financial-services-can-help-developing-economies-cope-crisis-now-and-boost-growth-later
- The world Bank, **Digital Finance: Empowering the Poor via New Technologies**, April 10, 2014, https://www.worldbank.org/en/news/feature/2014/04/10/digital-finance
- Thomson Reutes and Dinard Standard report. **State of Global Islamic Economy Report 2018/19**. Dubai International Financial Centre, 2018. https://islamicbankers.files.wordpress.com/2019/02/thomson-reuters-difc-state-of-the-islamic-economy-report-2018.pdf
- Union of Arab Banks, **S&P: Islamic finance is more sustainable to confront Corona** (in Arabic), Issue 475, 6/2020, https://uabonline.org/ar
- Volker Nienhaus**, The Future of Islamic Finance after the Corona Crisis**, Bait Al-Mashura Journal, issue (13) (special Issue), Qatar, 8/2020.
- von Allmen, Ulric Eriksson, Purva Khera, Sumiko Ogawa, and Ratna Sahay. 2020. **"Digital Financial Inclusion in the Times of COVID-19,** IMFblog, JULY 1, 2020. https://blogs.imf.org/2020/07/01/digital-financial-inclusion-in-the-times-of-covid-19/
-